

بنك الفجيرة الوطني يحقق أرباحاً صافية قوية بنسبة ٣٩,٣٪ قبل نمو الضريبة لتصل إلى ٧١٥ مليون درهم في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٤؛ مع صافي أرباح بعد الضريبة بقيمة ٦٥٠,٤ مليون درهم نتيجة نمو سليم في الميزانية العمومية بنسبة ١٣,٢٪.

٢٩ أكتوبر ٢٠٢٤: يسر بنك الفجيرة الوطني أن يعلن اليوم عن نتائجه لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤.

أبرز التطورات:

سجل بنك الفجيرة الوطني نمواً بنسبة ٣٩,٣٪ على أساس سنوي لينتهي فترة التسعة أشهر بصافي ربح قبل الضريبة قدره ٧١٥ مليون درهم مقارنة بمبلغ ٥١٣,٢ مليون درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣. علاوة على ذلك، حقق بنك الفجيرة الوطني صافي ربح بعد الضريبة بلغ ٦٥٠,٤ مليون درهم لفترة التسعة أشهر مع رسوم ضريبة الشركات بلغ ٦٤,٦ مليون درهم. وعلى خلفية الأداء القوي للربع الثالث من عام ٢٠٢٤، حقق بنك الفجيرة الوطني صافي ربح قبل الضريبة بلغ ٢٣٠,١ مليون درهم في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤، وبارتفاع بنسبة ٢٧,١٪ عن الربع نفسه في عام ٢٠٢٣. وتدل هذه النتائج على تركيز البنك المستمر على نمو الأعمال الانتقائية عالية الجودة، والقدرة على الحفاظ على الهوامش في بيئة أسعار الفائدة المنخفضة. كما أن استمرار ارتفاع أسعار الفائدة، والتحسين المستمر في مخصصات الانخفاض في القيمة، والإدارة الحريصة للتكاليف وظروف السوق المحلية المزدهرة، والبيئة العالمية غير المستقرة، كلها ساهمت في إحراز هذا الوضع القوي.

- حقق بنك الفجيرة الوطني وبدعم من توليد إيرادات عالية، أرباحاً تشغيلية بلغت ١,٣ مليار درهم لفترة التسعة أشهر، وبارتفاع قدره ٧,٦٪ مقارنة بمبلغ ١,٢ مليار درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣، وبارتفاع قدره ٧,٥٪ لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٣.
- بلغت الإيرادات التشغيلية ١,٨ مليار درهم، مرتفعة بنسبة ٨,٤٪ مقارنة بمبلغ ١,٧ مليار درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣ وبارتفاع بلغ ٨,٩٪ لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٣ مما يعكس التركيز على نمو قطاع الأعمال الرئيسي والإدارة الاستباقية للموجودات والمطلوبات. وتشمل المساهمات الرئيسية ما يلي:
- نمت صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمارات الإسلامية بنسبة ٥,٦٪ لتصل ١,٣٣ مليار درهم لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ مقارنة بمبلغ ١,٢٦ مليار درهم بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٣.

- لتحرز ارتفاعاً بنسبة ٣٪ لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٣.
- نمت صافي الرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى بنسبة ١٥,٤٪ لتصل ٣٥٨,١ مليون درهم لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ مقارنة بمبلغ ٣١٠,٤ مليون درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣، لتشهد ارتفاعاً بنسبة ٢٩٪ لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٣.
- شهدت إيرادات صرف العملات الأجنبية والمشتقات نمواً جيداً بنسبة ١٦,٦٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٣، لتصل ١٣٩,١ مليون درهم لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤. لتشهد ارتفاعاً بنسبة ٢١,٨٪ لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٣.
- شهد الدخل من الاستثمارات والأدوات الإسلامية انتعاشاً كبيراً. وبالإضافة إلى ذلك، تحسن ربح القيمة العادلة من القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لمحظة الاستثمار بمقدار ٧٤,٣ مليون درهم خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤.
- ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة ١٠,٣٪، مما يعكس استثمارات بنك الفجيرة الوطني في أعماله وأنظمتها وبنيتها التحتية وموظفيه. وتتضمن هذه الاستثمارات مجموعة من مبادرات الرقمنة لزيادة تعزيز تركيزنا على خدمة العملاء الاستثنائية والابتكار والقدرة التنافسية بما يتماشى مع متطلبات السوق المتغيرة. علاوة على ذلك، استقرت نسبة التكلفة إلى الإيرادات لبنك الفجيرة الوطني عند ٣٠,٥٪ مقارنة بنسبة ٣٠٪ في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣، مما أتاح لنا البقاء في متوسط معدل القطاع المصرفي مما يعكس الانضباط المستمر في التكلفة.
- حافظ بنك الفجيرة الوطني على سياسته المتحفظة والاقرار بشفافية عن الحسابات المتعثرة، مع الأخذ في الاعتبار معايير مخاطر الائتمان الجديدة والتي أعلن عنها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. قام بنك الفجيرة الوطني بتأمين صافي مخصصات الانخفاض في القيمة بمبلغ ٥٥٥,٧ مليون درهم لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ مقارنة بمبلغ ٦٦٧,٦ مليون درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣، وبانخفاض بنسبة ١٦,٨٪. واستقرت نسبة إجمالي مخصصات التغطية عند ١١٤,٦٪ مقارنة بنسبة ١٢٠,٢٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. واستقرت نسبة القروض المتعثرة عند ٥,٣٪ مقارنة بنسبة ٤,٩٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. ومن خلال التحسين الشامل لمنظور جودة الموجودات، انخفض مزيج المرحلة الثانية والثالثة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) إلى ١١,٤٪ مقارنة بنسبة ١٢,٢٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

- ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة ١٣,٢٪ ليصل إلى ٥٨,٥ مليار درهم مقارنة بمبلغ ٥١,٧ مليار درهم بنهاية عام ٢٠٢٣، وبارتفاع قدره ١٧,١٪ عن ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣.
- ارتفعت القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي بنسبة ١٠,٥٪ لتصل إلى ٣٠,٨ مليار درهم مقارنة بمبلغ ٢٧,٩ مليار درهم في نهاية عام ٢٠٢٣، وبارتفاع قدره ١١,٢٪ عن ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣.
- ارتفعت الاستثمارات والأدوات الإسلامية بنسبة ١٣,٩٪ لتصل ٩,٣ مليار درهم مقارنة بمبلغ ٨,١ مليار درهم بنهاية عام ٢٠٢٣، مرتفعة بذلك بنسبة ٢٥,١٪ عن ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣، مما أدى إلى تحسين جزء من السيولة نحو محفظة استثمارية عالية الجودة لزيادة القيمة والعائد.
- ارتفعت ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء بنسبة ٨,٥٪ لتصل ٤١,٨ مليار درهم مقارنة بمبلغ ٣٨,٦ مليار درهم في نهاية عام ٢٠٢٣، ومرتفعة بنسبة ١٢,٤٪ عن ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣. واستقرت ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير عند نسبة ٤٠٪ من إجمالي ودائع العملاء مما وازن من تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على منتجات الودائع ذات المدة المحددة.
- تم الاحتفاظ على نسبة سيولة قوية مع نسب الإقراض الى الموارد المستقرة عند ٦٧,٣٪ (٢٠٢٣: ٦٧,٤٪) وتم الاحتفاظ على نسبة الموجودات السائلة المؤهلة عند ٣٠,٣٪ (٢٠٢٣: ٢٨,٣٪)، وهذا يفوق بكثير الحد الأدنى لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- استقرت نسبة كفاية رأس المال عند ٢١,٣٪ (نسبة الشق الأول ٢٠,١٪ ونسبة الشق الأول لحقوق الملكية العامة ١٤,٣٪) مقارنة بنسبة ١٩٪ (نسبة الشق الأول ١٧,٨٪ ونسبة الشق الأول لحقوق الملكية العامة ١٤,٢٪) في نهاية عام ٢٠٢٣، متجاوزاً بذلك المتطلبات التنظيمية مع ضمان أساس مالي قوي. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الإصدار الناجح للأوراق المالية للشق الأول الإضافي من رأس المال بمبلغ يصل إلى ٢٧٥ مليون دولار أمريكي (١,٠١ مليار درهم) بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠٢٤، كجزء من تعزيز هيكل رأس ماله الذي يدعم أعماله واستراتيجيته التشغيلية وإعادة تمويل الأوراق المالية للشق الأول الإضافي القائم والبالغ ٣٥٠ مليون دولار (١,٢٨٦ مليار درهم). بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠٢٤ تم استدعاء الشق الأول الإضافي من رأس المال بقيمة ٣٥٠ مليون دولار وتمت تسويته بتاريخ الاستدعاء الأول، أي بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠٢٤ بعد نهاية الربع. وفي حال تم تنفيذ هذه التسوية خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٤، لكانت نسبة إجمالي كفاية رأس المال ستظل قوية عند ١٨٪. وقد تم طرح الإصدار الجديد بشكل خاص مع حكومة الفجيرة، وتسمح أدوات رأس المال بالتحويل الإلزامي إلى أسهم عادية، بمعدل تحويل قدره ٢,٨٥:١ درهم، خلال فترة عامين من هذا الإصدار.
- ارتفعت نسبة العائد على متوسط الموجودات لتصل ١,٥٧٪ حيث كانت ١,٤٪ في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣. ولو تم تنفيذ تسوية الشق الأول الإضافي من رأس المال المذكور أعلاه خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٤، فإن العائد على متوسط الموجودات كان سيرتفع إلى ١,٥٩٪.

- بلغت نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية ١١,٨٧٪ حيث كانت ١١,٢٤٪ للفترة نفسها في عام ٢٠٢٣. ولو تم تنفيذ تسوية الشق الأول الإضافي من رأس المال المذكور أعلاه خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٤، فإن العائد على متوسط حقوق الملكية كان سيرتفع إلى ١٣,٠١٪.
- تم إعادة تأكيد تصنيف بنك الفجيرة الوطني عند A- من قبل وكالة كابيتال انتيليجنس، مع تصنيف مستقر، مما يبرز القوة الأساسية للبنك وإدارة المخاطر بحكمة ومرونة.

وعلفت د. رجا عيسى القرق، نائب رئيس مجلس الإدارة، قائلة:

"إن مجموعة النتائج الرائعة التي حققها بنك الفجيرة الوطني تؤكد على سعيه الدؤوب ومضيه قدماً لتنفيذ أهدافه الاستراتيجية ومرونة أعماله الرئيسية وقدرته على الأداء عبر قطاعات الأعمال التجارية الرئيسية في بيئة عالمية يشوبها عدم اليقين وتتفاقم بسبب التوترات الجيوسياسية وبيئة ذات أسعار فائدة منخفضة.

وبالاستفادة من ازدهار السوق المحلي الناجم عن النشاط المحلي القوي في قطاعات السياحة والتجارة والبناء والخدمات المالية، والوضع الرأسمالي القوي وتحسن جودة الموجودات بشكل عام، سنواصل البناء نحو التزامنا الثابت بالتميز في الخدمة والقيادة الرقمية وتعزيز قيمة المساهمين، مما يضعنا في وضع جيد لتحقيق تقدم مستدام ومرونة طوال الفترة المتبقية من عام ٢٠٢٤ وما بعده".

[انتهى]

نبذة عن بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع:

تأسس بنك الفجيرة الوطني عام ١٩٨٢، ويقدم البنك خدمات مصرفية كاملة للشركات وخبرات متميزة في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية والخزينة والتمويل التجاري، فضلاً عن توسيع مجموعة خيارات الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وبفضل خبرات البنك ومعرفته العميقة بسوق الأعمال في إمارة الفجيرة ودولة الإمارات العربية المتحدة، فإن البنك يحظى بمكانة مرموقة لبناء علاقات دائمة مع عملائه ومساعدتهم على تلبية احتياجاتهم وتحقيق أهداف مشاريعهم.

ويضم مساهمو بنك الفجيرة الوطني الرئيسيين كلاً من حكومة الفجيرة وشركة عيسى صالح القرق ذ.م.م. ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية. وحصل البنك على تصنيف Baa1 / Prime-2 للودائع وعلى تصنيف A3 لتقييم مخاطر الطرف المقابل من قبل وكالة موديز، وحصل على تصنيف BBB+ / A-2 من قبل وكالة ستاندرد آند بورز، وكلاهما يحمل تصنيف مستقر. والبنك مُدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية تحت رمز "NBF"، ويمتلك شبكة فروع مكونة من ١٤ فرعاً في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

قسم التسويق الاستراتيجي والاتصال المؤسسي

بريد إلكتروني: CorpComm@nbf.ae

هاتف: ٨٣٥١ ٥٠٧ ٩٧١ + و ٨٥٧٦ ٥٠٧ ٩٧١ +